رفعت عيد يدعي وجود جيش الأسعد.. ويرحب بدخول الجيش

انتشار جديد للجيش وقوى الأمن على «جبهات طرابلس»

السنيورة يتهم النظام السوري.. وعون يحذر من تمدد حريق طرابلس

انتشار الجيش اللبناني في منطقة التبانة بطرابلس أمس (محمود الطويل)

مرة اخرى دخلت قوات من الجيش وقوى الأمن الداخلي في عمق خط التماس الفاصل بين «جبهتي» التبانة وجبل محسن، اعتبارا من الساعة السابعة صباحا، بعد ليلة شهدت استعمال المزيد من الأسلحة المتوسطة والثقيلة، وبلغت حصيلتها 13 قتيلا و50 جريحا ضاقت بهم مستشفيات المدينة.

وزير الداخلية مروان شربل الذي انتقل الى طرابلس، أكد إعادة الانتشار الأمني والعسكري نزولا عن مقررات أنشطة المدينة وفي طليعتها رئيس الحكومة نجيب ميقاتي.

عود على بدء

والأحداث الأخيرة تعود الى الشرارة التي اندلعت منذ أسبوعين في مدينة طرابلس، بين محوري التبانة وجبل محسن، وقيل يومها ان ما حصل مرتبط بتوقيف الأمن العام للسلفي شادي المولوي، وبالأمس تجددت الاشتباكات بين المحورين اياهما، فيما شادي المولوي في بيته وبين أهله، وبما أثبت للناس وخصوصا في طرابلس، ان ما يجري بين ظهرانيهم مرتبط بما هو أبعد من الاحتكاكات المحلية، والأصح انها جزء من الصراع الدائر في سورية حول سورية المستقبل وضمنا لبنان.

وسجلت هذه الاشتباكات أعلى حصيلة من الضحايا، كما سبق القول وهي 13 قتيلا و50 جريحا فيما رئيس الحكومة الطرابلسي نجيب ميقاتي ووزراؤها الأربعة عاجزون عن كبح جماح هذه الفوضى، حيث يبدو ان لا رأي لمن لا يطاع.

الأسباب

عن الأسباب، ميدانيا، مازال انتشار المسلحين أسرع من انتشار الجيش والأمن، تبعا لوجوبية المطالبة بغطاء سياسي في كل مرة تتطلب مثل هذا الانتشار، بينما يكفي دوي قذيفة في الهواء لانتشار المسلحين المدججين بأحدث أنواع الأسلحة وأغلاها ثمنا، في منطقة يعد أهلها الأفقر على مستوى لبنان.

والغطاء السياسي المطلوب من الحكومة يتطلب غطاء أوسع منه وأكبر، وهكذا تتعدد الانتشارات الأمنية ومن ثم الانسحابات، بينما سقوط الضحايا من قتلى وجرحى واحد في المنطقتين.

اجتماع وزاري أمني موسع

وقد جاء الانتشار الصباحي امس، بعد اجتماع وزاري أمني موسع في منزل رئيس الحكومة نجيب ميقاتي في طرابلس، ويقول الوزير شربل: الانتشار بدأ أولا في التبانة وعندما سئل عن جبل محسن قال: الجيش موجود هناك وقوى الأمن الداخلي ستتحرك باتجاهه، وكل مسلح يتحمل مسؤوليته.

الاتصالات مع المسلحين وقياداتهم أكدت الرغبة في التهدئة، لكن تصريحات بعض القيادات لا تشجع على ذلك، فرفعت عيد مسؤول الحزب العربي الديموقراطي الموالي للنظام السوري أعلن جهوزية جبل محسن للمعركة، بينما رأى نائب رئيس هيئة التنسيق الإسلامية الشيخ سالم الرافعي ان ما يحصل هو اعتداء على أهل السنة في طرابلس، من قبل من وصفهم بالجماعات التابعة للنظام السوري في جبل محسن.

إطلاق مخطوفي عكار

على ان رفعت عيد، وبناء على وساطة النائب السابق طلال المرعبي، وعد ذوي الشابين محمد ياسين المرعبي ومهدي حمدان، اللذين اختطفتهما قوة عسكرية سورية من داخل الأراضي اللبنانية في منطقة العريضة، عند منفذ العبودية، بالإفراج عنهما خلال ساعتين، وقد لبت المخابرات السورية طلبه وأخلتهما بواسطة نصري خوري الأمين العام للمجلس الأعلى اللبناني السوري.

وقد اتهم عيد جهاز المعلومات في قوى الأمن الداخلي بلعب دور سيئ، وتحدث عن حراك أمني مباشر لما وصفها بـ «عصابات رياض الأسعد (قائد جيش سورية الحر) في طرابلس والشمال، متجاهلا ما لديه من مجموعات مسلحة متعددة الانتماءات والموارد تخوض حربا ضد محيطه الجغرافي والبشري، لحساب النظام السوري الذي ينتمي اليه.

وفي تصريح لإذاعة «صوت لبنان» قال عيد: لقد دخل الجيش وقوى الأمن المناطق الساخنة، وهذا دليل على ان الدولة قادرة عندما يكون هناك قرار سياسي بتكليف الجيش اللبناني، وهذه خطوة إيجابية، الآن تصدر طلقات نارية لكن الجيش يتعامل معها بشدة.

أما عن الخلفيات السياسية للأحداث المتجددة في طرابلس، فواضح ارتباطها بالأحداث السورية بحسب ما قال الرئيس فؤاد السنيورة بأن النظام السوري يحاول اظهار طرابلس كبؤرة للإرهاب في المنطقة.

الرئيس ميشال سليمان، صاحب الدعوة للحوار أمضى نهاره أمس في الكويت، في زيارة خاطفة تقع ضمن اطار جولة مرسومة في الدول الخليجية التي نصحت رعاياها بعدم السفر الى لبنان.

وأمل الرئيس سليمان من سمو الأمير اعادة النظر بقرار منع الرعايا من السفر الى لبنان، الى جانب ابقاء العين على الوضع اللبناني السريع التأثر بالوضع السوري.

من جهته اعتبر رئيس الحكومة نجيب ميقاتي ان العلة ليست في حكومته، بل بالمناكفات وعدم المصارحة، ومن هنا كانت دعوته لتصارح القوى اللبنانية على طاولة الحوار الأسبوع المقبل، مقللا من أهمية المطالبة باستقالة حكومته الآن، لأن هذه المطالبة مستمرة منذ تشكيل الحكومة ومع ذلك بقيت.

لكن الرئيس السنيورة رئيس كتلة المستقبل النيابية، اعتبر ان الحكومة مسؤولة بسبب أدائها والأخطاء المتكررة التي يرتكبها أعضاؤها في أكثر من مجال بتردي الأوضاع في البلاد.

واعترض السنيورة على سياسة النأي بالنفس عما يجري في سورية، وقال انها اعتمدت هذه السياسة وكأنها وصفة سحرية.

عون: ما مبرر استمرار الحكومة؟

كذلك دعا رئيس تكتل الاصلاح والتغيير العماد ميشال عون الحكومة الى اصلاح الأوضاع متسائلا: والا فما هو مبرر بقائها؟

وحذر عون خلال عشاء لهيئة التيار الوطني الحر في كسروان، من ان ما يحصل في الشمال يمكن ان يحصل في مناطق أخرى، وقال: طرابلس شعلانة، وما يحصل فيها يمكن ان يحصل عندنا إن أهملنا الأمر، فماذا تفعل الحكومة اليوم غير تكريس الأخطاء؟

نواب طرابلس: مطلوب حل جذري

نائب طرابلس روبين فاضل رأى ان المطلوب حل جذري لا يأتي بحل أمني فحسب، بل يترافق ذلك مع خطة انمائية أيضا، بالاضافة الى قيام مصالحة حقيقية بين باب التبانة وجبل محسن، وأن يتصرف الجيش بحزم في المنطقة.

ورأى فاضل ان الخوف ليس من حرب أهلية، انما ان يفلت الشارع من يد القيادات السياسية، متمنيا بالمقابل ان تستمر الهدنة في طرابلس.

وكان النائب فاضل والنائب محمد كبارة قد زارا منطقة التبانة والتقيا الأهالي في شارع سورية واطلعا على الأضرار التي لحقت من جراء القصف والقنص.

النائب وليد جنبلاط قال ان الشعب السوري في نضاله الأسطوري، في ملحمة لا مثيل لها من التضحية والعذاب والقهر، لن يرحم من باسم فلسطين سجنه وقتله، ومن باسم الممانعة سجنه وقتله.

وأمل جنبلاط من الكويت ان يتوحد عالمنا العربي ليواجه تحديات العصر ويستعيد فلسطين، داعيا الى التعقل واستعادة الماضي الجميل ونبذ العنف والقتل.

معلومات «الأنباء»: الحريري يُطلق المعركة الانتخابية من زحلة

كشفت معلومات لـ «الأنباء» أن شخصية كاثوليكية مقربة من حزب الكتائب والقوات اللبنانية اجتمعت في باريس مؤخرا مع الرئيس سعد الحريري بناء على طلب الأخير، وناقش معه الاستحقاق النيابي المقبل، لاسيما في مدينة زحلة نظرا لما تمثله هذه الشخصية من موقع ودور في المعادلة الانتخابية الزحلاوية.

وتشير المعلومات الى ان الرئيس الحريري يتجه الى محاولة تأمين بديل عن الوزير والنائب نقولا فتوش الذي سبق أن انقلب على 14 آذار سياسيا، واعطي جائزة ترضية من خلال ادخاله في الحكومة الميقاتية.

وأكدت المعلومات ان مشاورات مكثفة واتصالات تجري بعيدا عن الأضواء بين مكونات المعارضة في زحلة تمهيدا لإرساء آلية تنسيقية من شأنها التحضيرات لخوض المعركة الانتخابية في البقاع ومنع قوى 8 آذار من محاولة تغيير توازن القوى النيابي الذي افرزته انتخابات زحلة العام 2009، وبالتالي فرملة اندفاعة ونية الوزير فتوش للعودة مجددا الى الندوة البرلمانية بدعم من الوزير السابق ايلي سكاف والتيار العوني وسائر فريق 8 آذار.

● بيروت ـ محمد حرفوش

14 آذار ستقدم مذكرة للرئيس سليمان تحدد فيها أسس نجاح الحوار

الضاهر لـ «الأنباء»: دعوة نصرالله لمجلس تأسيسي هي لاستكمال الطموحات الفارسية في المنطقة العربية

رأى عضو كتلة «المستقبل» النائب خالد الضاهر ان دعوة أمين عام «حزب الله» السيد حسن نصرالله لإنشاء مجلس تأسيسي لبناء دولة قوية قبل ان يبدأ ضرب المدافع، يؤكد مسعى الحزب الى نسف اتفاق الطائف لتغيير المعادلة اللبنانية من المناصفة الى المثالثة، وذلك بحكم فائض القوة الذي يشعر به الحزب، بمعنى آخر يعتبر الضاهر ان دعوة نصرالله هذه مسمومة ومفخخة، إذ تحمل في خلفياتها وأبعادها الخطوة الثانية من الطموحات والأطماع الفارسية في المنطقة العربية، التي بدأت بالأمس بإدخال السلاح وتخزينه خارج نطاق الشرعية وتحت شعار مقاومة العدو الإسرائيلي، وتستكمل اليوم بإنشاء مجلس تأسيسي منتخب، لتنتهي فيما بعد بمجلس ثورة كما هو حاصل في إيران اليوم، وهو ما سينسحب لاحقا على البحرين، حيث تحاول الدولة الإيرانية و«حزب الله» دعم المتمردين الشيعة على الحكم.

ولفت الضاهر في حديث لـ «الأنباء» الى ان اكثر ما دعا الى السخرية في كلام السيد نصرالله هو دعوته لبناء دولة تحكمها القوانين، في وقت استباح فيه حزبه القانون والدستور وفرض على اللبنانيين خياراته ومساراته السياسية ذات الاتصال بالمحاور الإقليمية، متسائلا: عن أي قانون يتكلم السيد نصرالله، هل هو قانون اقتناء السلاح خارج نطاق الشرعية، ام هو قانون القمصان السود والترهيب والتهديد والانقلابات السياسية واحتلال بيروت وفرض معادلة «الجيش والشعب والمقاومة» على البيانات الوزارية، ام قانون الدويلة المقفلة في وجه الأجهزة الأمنية وقوى الجيش وتمديد شبكات الاتصالات الخاصة به، ام قانون اعتقاله لقرار الحرب والسلم، مؤكدا ان لبنان لم يعد يحتمل زمنيا واقتصاديا واجتماعيا مغامرات «حزب الله» وحليفه العماد عون، بدليل ورود التقارير الاقتصادية التي تؤكد قرب غرق الدولة على جميع المستويات نتيجة سياسة حكومتهما غير المعنية سوى بتوفير الغطاء اللبناني للنظامين السوري والإيراني.

وأكد النائب الضاهر ان السيد نصرالله تنبه لدنو انهيار منظومته الإقليمية، فسارع الى تقديم الاقتراح المشبوهة التي تؤمن لحزبه وسلاحه حصة وازنة في قيادة القطار القادم

خالد الضاهر

جعجع لم يقتل رشيد كرامي ومن قتله هو نفسه قاتل الحريري والمفتي حسن خالد

تعزيز فضاء شنغن للدفاع عن حدوده الخارجية

بروكسل ـ أ.ف.ب: افادت مصادر ديبلوماسية اول من امس بأن الهجرة غير الشرعية تتحول في ضوء بعض الشروط «الاستثنائية»، الى حدث يسمح باعادة الرقابة على الحدود الوطنية لدول فضاء شنغن.

وذكرت المصادر ان الاستنتاجات حول القواعد الجديدة لادارة فضاء شنغن التي سترفع الخميس الى وزراء الداخلية الاوروبيين في لوكسمبورغ ستقوم اساسا على مطالب فرنسا والمانيا.

ووثيقة العمل التي تلقت «فرانس برس» نسخة منها تنص على احتمال اعادة مراقبة الحدود الوطنية للدول الاعضاء في شنغن «لفترة ستة اشهر يمكن تمديدها ستة اشهر اضافية»، «عندما لا تكون مراقبة حدود خارجية لفضاء شنغن مؤمنة بسبب ظروف استثنائية».

ودور المفوضية في عملية اتخاذ القرارات يبقى موضع نقاش، حسبما قال احد المفاوضين بعد اجتماع عمل الجمعة الماضي في بروكسل. وقال مفاوض آخر ان «الوزراء سيتخذون قرارا مشتركا» الخميس الماضي.

وكانت فرنسا وألمانيا طالبت بذلك في رسالة مشتركة بحثها وزراء الداخلية الاوروبيون خلال اجتماعهم الاخير في لوكسمبورغ في 26 ابريل، لكن الحكومة تغيرت في فرنسا بعد فوز الاشتراكي فرنسوا هولاند في الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية. ويوم الجمعة الماضي، اعلنت المفوضة المكلفة الشؤون الداخلية سيسيليا مالمستروم لـ «فرانس برس»: «بالنسبة الينا هذه الرسالة لم تعد قائمة».

وقالت «لم اتباحث بعد مع الحكومة الفرنسية الجديدة لكني واثقة ان فرنسا سيكون لها مقاربة بناءة خلال الاجتماع المقبل لوزراء الداخلية في السابع من يونيو في لوكسمبورغ».

واوضحت انها تشاورت هاتفيا مع وزير الداخلية الفرنسي الجديد مانويل فالس، لكنها قالت لـ «فرانس برس» ان الاتصال لم يبحث في الملفات المطروحة في الجوهر.

وكانت الرسالة الفرنسية الالمانية تشير بوضوح الى مكافحة الهجرة غير الشرعية كمبرر لاحتمال اعادة مراقبة الحدود الوطنية في فضاء شنغن «كإجراء اخير». اما الاقتراح الذي اعد لاجتماع السادس من يونيو فلا يشير الى ذلك بل يستخدم عبارة «ظروف استثنائية»، وتابعت مالمستروم ان «شنغن ليست اداة لتسوية مسائل الهجرة».

وهو موقف رفضه وزير الداخلية الفرنسي السابق كلود غيان الذي اجاب في 26 ابريل «شنغن ليست فقط معاهدة تنص على حرية التنقل بل ايضا على حماية من دخول غير شرعي. من المؤسف ان تكون مالمستروم نسيت ذلك».

ساركوزي يعود لباريس في ختام زيارة للمغرب بعد تركه السلطة

باريس ـ أ.ش.أ: عاد الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي إلى باريس في ختام زيارة استمرت أسبوعين للمغرب بعد تسليم السلطة للرئيس الفرنسي الجديد فرانسوا هولاند منتصف الشهر الماضي.

وقالت صحيفة «جورنال دو ديمانش» الأسبوعية الفرنسية أن ساركوزي يعود إلى البلاد بعد أن قضى فترة راحة لأسبوعين بالمملكة المغربية ولكن مستقبله السياسي يبدو غامضا حتى الآن.

ونقلت الصحيفة عن المحلل السياسي الفرنسي باسكال بيرينو قوله أنه في الجمهورية الخامسة الفرنسية فإن هناك اثنين من السيناريوهات للرؤساء السابقين بمجرد أن يغادروا المكتب الرئاسي فإما أن يختار الرئيس التقاعد كما كان الحال بالنسبة للجنرال شارل ديغول والرئيس الأسبق جاك شيراك وفرانسوا ميتران الذين خرجوا جميعا من الحياة السياسية. أما النموذج الآخر هو فاليري جيسكار ديستان الذي عاد بعد فترة وجيزة من انسحابه من الحياة السياسية إلى «السياسة المحلية».

واستبعد المحلل أن يلجأ ساركوزي إلى السيناريو الأول نظرا لصغر سنه (57 عاما) وطابعه وكذلك لن يكتفي الرئيس السابق بالسياسة المحلية والمثول أمام الناخبين في منطقة «أو دو سين»، معربا عن اعتقاده في أن ساركوزي «يمكنه اللجوء إلى طريقة مختلفة، الأولى في فرنسا، وهو النموذج الأنجلوسكسوني على غرار الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون ورئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير والألماني غرهارد شرودر» والذي يقوم على عدم التراجع عن الحياة السياسية ولا يلجأ أيضا إلى السياسة المحلية ولكن التركيز على السياسة ذات البعد الدولي.

وقال ان رغبة ساركوزي في العمل في المجلس الدستوري أعلى سلطة دستورية في البلاد تدل على حرصه على عدم الانسحاب كليا من الحياة السياسية واحتلال مراكز ذات بعد رمزي للغاية.

وحول كيفية لعب ساركوزي لدور على الساحة السياسية الدولية، أكد المحلل السياسي أن الرئيس السابق يمكنه أن يستفيد في هذا الأمر من تجربته والممارسة الفعالة للقيادة الدولية والإدلاء برأيه على سبيل المثال في الأزمة السورية وتأثيرها على التوازن في الشرق الأوسط، ومكافحة الإرهاب الدولي، وفي موضوع أفغانستان أو تحديات الأزمة اليونانية والتطورات المستقبلية للإدارة الأوروبية.

أويحيى: استقالة الحكومة تقليد غير مقنن ومصيرها بيد بوتفليقة

الجزائر ـ أ.ف.ب: أكد رئيس الوزراء الجزائري احمد اويحيى ان مصير الحكومة الجزائرية واستقالتها التي أثارتها الصحافة بعد الانتخابات التشريعية التي جرت في العاشر من مايو بيد رئيس الجمهورية عبدالعزيز بوتفليقة كما نقلت الصحف الصادرة امس.

وأوضح اويحيى في تصريحات نقلتها صحيفة «الخبر» عقب اجتماع المجلس الوطني لحزبه التجمع الوطني الديموقراطي الخميس والجمعة، ان «الدستور لا يفرض على الطاقم الحكومي تقديم استقالته بعد الانتخابات التشريعية، الأمر لا يعدو ان يكون تقليدا عرفيا جرت عليه العادة وغير مقنن وعلى كل عندما يقرر الرئيس مصير الحكومة ستكون لديكم كل المعطيات».

وأضاف رئيس الوزراء الذي يشغل هذا المنصب منذ يونيو 2008 ان «الحكومة تشتغل وكل القطاعات تنشط ورئيس الوزراء سيقدم استقالته في كل الأحوال».

ويسيطر حزب جبهة التحرير الوطني بزعامة الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة على البرلمان الذي أفرزته انتخابات العاشر من مايو على 208 مقاعد من اصل 462 يليه التجمع الوطني الديموقراطي بـ 68 مقعدا.

وسبق لبوتفليقة ان أقال ستة وزراء من مناصبهم بعد انتخابهم في مجلس النواب، باعتبار ان القانون يمنع الجمع بين النيابة ووظائف أخرى.

وأسندت هذه الوزارات الى وزراء آخرين بالنيابة دون ان يجري رئيس الجمهورية تعديلا حكوميا متوقعا في الأسبوعين المقبلين، بحسب مصادر برلمانية.

ويشكل حزب التجمع الوطني الديموقراطي مع جبهة التحرير الوطني تحالفا منذ 2004 يساند برنامج بوتفليقة.